

اقتصاد

مجلس النقد والتسليف ينهي العمل بالقرارين ٥٢ و٢٨ حول ضوابط التسهيلات الائتمانية

عبد الهادي شباط

أنهى مجلس النقد والتسليف العمل بالقرارين السابقين رقم ٥٢ / م. ن لعام ٢٠١٧ الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية بالبريات السورية، والقرار ٢٨ / م. ن لعام ٢٠١٧ الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية على شكل (جاري مدين)، وذلك بهدف تذليل الصعوبات والمعوقات كافة التي تحد من مرونة منح التسهيلات الائتمانية وزيادة القدرة على الإقراض وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يتيح للمصارف العاملة توظيف أموالها وتمويل عمليات الإنتاج اللازمة لدفع العجلة الاقتصادية.

جاء الإلغاء بإصدار مجلس النقد والتسليف للقرار رقم ١٧٢ تاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠١٨، الذي نشره على موقعه الإلكتروني الرسمي أمس، وذلك في إطار تطبيق الرؤية الاستراتيجية لمصرف سورية المركزي في المرحلة القادمة ومن ضمنها إعادة النظر بضوابط التسهيلات الائتمانية الصادرة بحيث تصبح أكثر توافقاً مع متطلبات التطبيق ومصالح المتعاملين والقطاع المصرفي والممارسات المصرفية الفضلى.

وتعليقاً على الموضوع صرح مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» بأن القرار ١٧٢ يمثل توجهاً نحو تطبيق معايير عالمية مجربة ومستقرة، وهو الأمر الذي سيتيح للمصارف العاملة مرونة أكبر في رسم استراتيجياتها وآليات عملها بما يتوافق مع هذه المعايير، على حين يكون المركزي في محل الإشراف والتأكد من تطبيق هذه المعايير.

وتوقع أن تؤدي إعادة النظر بقرار مجلس النقد والتسليف ٥٢ إلى مرونة واسعة في منح التسهيلات الائتمانية، سوف تنعكس خلال فترة قصيرة على تحسن العملية الإنتاجية، مبيئاً أن الكثير من القروض كانت متوقفة أو معلقة بسبب محدودات هذه القرار، خاصة رصيد المكون الذي لعب دوراً واضحاً في تراجع التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الماضية.

ويستدعي القرار ٢٨ المتعلق بالدين الجاري بين يوسف الكثرين نحو تطبيق المعايير العالمية التي يتيح للمصرف القدرة على تقييم تعاملاته حيث تظهر المعايير العالمية في هذا الاتجاه أنه لا بد أن يكون هناك معيار لدوران رأس المال العامل في السنة وأن اشتراط دوران هذه الرأسمال ١٢ مرة خلال العام يتعارض مع إمكانية دوران بعض رؤوس الأموال التي لها صفة الموسمية، وبالتالي فإن إعادة النظر أيضاً في هذا الموضوع والتوجه نحو الاقتداء بالمعايير العالمية يمنح مرونة أكبر لدى المصارف في تقييم وتصنيف تعاملاتها ويسهم في زيادة حركة الحسابات والتدفقات النقدية لدى المصارف حسب طبيعة عمليات كل مصرف.

ورأى مدير في أحد المصارف العامة في تصريح لـ«الوطن» أن إنهاء العمل بقرار مجلس النقد والتسليف ٥٢ يسهم في زيادة توظيفات المصارف الخاضعة للمناحة للقروض الشخصية والتي كان من المتوقع أن تسجل حالة شبه توقف في حال تطبيق القرار السابق ٥٢ لتعثر تحقيق شروطه (رصيد المكون) لدى الكثير من المتعاملين العاملين في الجهات العامة أو في القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يسبب تعطل هذا النوع من التوظيفات ويغوث على الكثير من المواطنين فرصة الحصول على قرض شخصي.

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس كل وزارة بإنشاء خريطة استثمارية خاصة وإعلام المستثمرين بها، تحدد من خلالها حاجات الدولة من المشاريع الاستثمارية، ويتم من خلالها تحديد المشاريع التي تشكل فرصاً استثمارية مشجعة، وتقديم مخفضات وتسهيلات للمستثمرين محلياً وخارجياً.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد أمس في هيئة الاستثمار السورية، مؤكداً أهمية وضع دليل استثماري متكامل يشكل مرجعاً للمستثمرين الراغبين بالعمل في سورية، وإنشاء بنك للمعلومات التي يحتاجها المستثمرون وتطوير عمل النافذة الواحدة بما يساعد المستثمرين في الحصول على الخدمات اللازمة بأقل جهد وتكلفة، مشدداً على أنه ممنوع خروج المستثمر خارج هيئة الاستثمار وهو غير راض.

قرارات جريئة في اجتماع مصرفي نوعي

خميس: تسهيلات للإقراض ومرونة في الإيداع والسحب واسترداد كل ليرة متعثرة

يوسف: ٢٢٩٥ مليار ليرة موجودة في المصارف < قرفول: إلغاء قرارات معوقة وشهادات الإيداع الأسبوع القادم

هناء غانم



أعلن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عن عدة خطوات مهمة في المجال المصرفي، وذلك خلال لقائه أمس مديري المصارف العامة في مبنى المصرف التجاري السوري، والذي شهد أخذاً ورداً حول سياسة الإقراض والتجاوزات السابقة التي حدثت في المصارف وعدم وجود رؤية واضحة للإقراض من قبل الأزمنة، إضافة إلى الإشكالية في القروض المتعثرة وغيرها.

وشدد خميس على أن الحكومة مستمرة باسترداد كل ليرة لجهة أموال القروض المتعثرة، والتأكيد على تطبيق المعايير السليمة لسياسة الإقراض في المصارف العامة، وطلب من مديري المصارف العامة العمل بنظام ضوابط الإقراض ومنهم المزيد من الصلاحيات لتسهيلات الإقراض وتقديم التسهيلات والمرونة لحركة الإيداع والسحب بالقطع الأجنبي للمصارف العامة المسوح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي، كما تم إقرار التسوية المشجعة والمعالجة السليمة لمستجري القطع الأجنبي بالقرارات السابقة، مع البدء بتحريك معدلات الفوائد على القطع الأجنبي بما يحقق السياسة النقدية.

وأكد خميس أهمية استمرار اللجان المختصة بمعالجة القروض المتعثرة وتطوير خطة القروض والاستمرار بتسوية أوضاع أصحاب القروض المتعثرة واسترداد الديون منهم لجهات، الأولى تقديم الدعم للمتضرر الحقيقي ومنحه الدعم الذي يمكنه من العودة للإنتاج وتسييد مستحقته المالية على المصارف، والثانية بملاحقة المتعثر الوهمي وتحصيل القرض منه.

وكلف خميس المصرف التجاري بإحداث وتطوير كوات المصارف في المنافذ الحدودية لتسهيل عملية إيداع الأموال للقادمين عبر كافة المنافذ الحدودية، ووضع التعليمات التنفيذية لذلك ونشرها من خلال بروشورات تشرح آلية العمل والتسهيلات التي تقدمها هذه الكوات، وتأهيل البنى التحتية لهذه الكوات بمؤشرات عالية، وتشكيل مجموعة عمل مهتمتها إعطاء المزيد من التسهيلات لحركة تحويل أموال

٣ أشهر لإعادة تأهيل الصرافات التي خرجت عن الخدمة

معالجة سليمة لمستجري القطع الأجنبي

بالفترات السابقة

تحريك الفوائد

على القطع الأجنبي

كما كلف مديري المصارف العامة بإعلان خطة تدريب كاملة لجميع العاملين حول مختلف الأمور الفنية والإدارية بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ووزارة التنمية الإدارية ليصبح عمل كل موظف كأنه مدير عام للمصرف.

وبين أن بعض المصارف ما زالت تتأرجح بين القرارات الأمر الذي يستدعي تطوير الواقع المهني والمحافظة على أموال الإيداعات، مؤكداً أن القطاع المصرفي يعتبر شريان التنمية الاقتصادية الحقيقية، موجهاً بضرورة العمل على تطوير الواقع المهني لقطاع المصارف.

وطلب من مديري المصارف العامة والمركز حازم ويوش قرفول رؤية جديدة تنطلق من الوضع القائم للاقتصاد والتطلعات المستقبلية للاقتصاد لوضع المصارف لوضع العملية الإنتاجية على السكة الصحيحة، بهدف خلق هامش من الحرية والمرونة لقطاع المصرفي يساهم في عملية التنمية، إذ هناك إجراءات

المودعين ورجال الأعمال خارج سورية. وطلب من مديري المصارف العامة بتزويد جميع السفارات السورية بدليل يتضمن أنظمة وآلية عمل المصارف العامة في سورية لتوزيعها على الجاليات السورية في أنحاء العالم.

وفيما يخص البنى التحتية ومستلزمات عمل المصارف، كلف خميس القائمين على العمل في كل مصرف بإعداد مصفوفة تتضمن جميع المستلزمات اللازمة للعمل وإعادة تأهيل البنى التحتية التي تطور عملها وخاصة لجهة برامج الأتمتة وبرامج المعلوماتية.

إضافة لذلك طلب رئيس الحكومة من المصرفين التجاري والعقاري برنامجاً زمنياً مدته ٣ أشهر لإعادة تأهيل الصرافات التي الدولي بإعداد وتجهيز قائمة بالفرض الاستثمارية خارجة عن الخدمة، مؤكداً أن الحكومة جاهزة لتقديم كل الدعم اللازم لذلك بهدف تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين في هذا الإطار.

.. وفي اجتماع آخر بهيئة الاستثمار

رئيس الحكومة: ممنوع خروج المستثمر من الهيئة غير راض

عليات الاستثمار. بدوره بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن تعقيد الإجراءات وعدم وضوحها لجهة الاستثمار مثل التراخيص والإجراءات وغيرها تتحمل مسؤوليتها جهات عديدة وليس هيئة الاستثمار، على حين رأت وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار وفيقة حسني أن دور الهيئة بتبسيط الإجراءات يجب أن يشمل جميع المراحل من مرحلة تقديم المشروع إلى المرحلة النهائية لتنفيذ المشروع، لافتة إلى وجود ضعف بالبيانات الموجودة لدى الجهات المعنية.

وبدوره لفت وزير الزراعة أحمد القادري إلى أهمية إعادة النظر بالخريطة الاستثمارية لتحديد الأولويات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأكد خميس ضرورة تحديد المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تحقيق أولويات الدولة السورية في تعزيز عملية التنمية الشاملة وتدوير عجلة الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني، مبيئاً أهمية التركيز على توفير كل متطلبات المشاريع الاستثمارية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

وكان خميس عند دخوله إلى الهيئة قد زار النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية واطلع على آلية العمل مؤكداً ضرورة تبسيط إجراءات العملية الاستثمارية وتقديم جميع التسهيلات للمستثمرين وطلب من العاملين من أصغر موظف إلى نائب المدير العام أن يضع مقترحات خاصة بتطوير آلية العمل في النافذة انطلاقاً من الصعوبات التي تواجههم وتحول دون أخذ القرارات المناسبة التي تسهل

وتقرر في الاجتماع وضع خطة ترويجية متكاملة للفرص الاستثمارية وتبسيط إجراءات العملية الاستثمارية وتكليف وزارة الاقتصاد وهيئات التخطيط الإقليمي والاستثمار والتخطيط والتعاون على توفير كل متطلبات المشاريع الاستثمارية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

كما تقرر إعداد خطة متكاملة لتدريب وتأهيل العاملين في الهيئة وتحسين مهاراتهم وإمكانياتهم في الترويج للمشاريع الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال إليها، إضافة إلى إعطاء ممثل كل وزارة في هيئة الاستثمار الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار الاستثماري وإجراءات الاستثمار المرتبطة بوزارته.

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس كل وزارة بإنشاء خريطة استثمارية خاصة وإعلام المستثمرين بها، تحدد من خلالها حاجات الدولة من المشاريع الاستثمارية، ويتم من خلالها تحديد المشاريع التي تشكل فرصاً استثمارية مشجعة، وتقديم مخفضات وتسهيلات للمستثمرين محلياً وخارجياً.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد أمس في هيئة الاستثمار السورية، مؤكداً أهمية وضع دليل استثماري متكامل يشكل مرجعاً للمستثمرين الراغبين بالعمل في سورية، وإنشاء بنك للمعلومات التي يحتاجها المستثمرون وتطوير عمل النافذة الواحدة بما يساعد المستثمرين في الحصول على الخدمات اللازمة بأقل جهد وتكلفة، مشدداً على أنه ممنوع خروج المستثمر خارج هيئة الاستثمار وهو غير راض.

«الثلاثاء الاقتصادي» تبحث في واقع الماء

١,٦ مليار متر مكعب العجز المائي في السنة وحصه الفرد تقل ٢٠ بالمئة عن المعدل العالمي

المحلية والبيئة تماشياً مع قانون الإدارة المحلية كون الوزارة هي الحكم على مدى ففاءة استخدام هذه الموارد، وتغيير اسم الوزارة إلى وزارة الموارد المائية واستصلاح الأراضي. ولكي تصبح الزراعة المروية أكثر اقتصادية، يجب زيادة الإنتاجية الزراعية لكل المحاصيل المروية لزيادة الدخل المزرعي للفلاح ثم للدخل الوطني، وربط رسوم الري بكمية المياه المقدمة لوحدة المساحة، وتأهيل المساحات المروية والمنشآت الهندسية في المناطق المحررة من الإرهابيين، وتفعيل دور اللجنة العليا للموارد المائية ولجان الأحواض، مع إعداد الدراسات اللازمة للمخطط المائي العام لسورية.

على المدى البعيد، يجب وضع خطة عشرية لإعادة تأهيل المشروعات وفق الأولويات التي يفرضها واقع الموارد المائية وكفاءة البنى التحتية القائمة وفق مبدأ حسب الطلب حيث يمكن تحقيق كفاءة تزيد على ٨٠ بالمئة واعتماد أساساً للمشروعات الجديدة، إذ لا بد من ذلك لتنامي الطلب المتسارع على الموارد المائية ثم على الغذاء، مع أهمية التفكير الجدي بضرورة التجميع الزراعي نظراً للفتت الكبير في مساحة الحيازات ضمن مشروعات الري مما يعوق تطوير الإنتاجية بسبب صعوبة إدخال المكننة والتقنيات المتطورة في الري، والاعتماد على حفر الآبار المشتركة للفلاحين.



وقد توزع استهلاك الموارد المائية إلى ١٦,١٨ مليار متر مكعب في السنة لقطاع الزراعة أي بنسبة ٨٨,٦٥ بالمئة، على حين قطاع مياه الشرب والاستخدام المنزلي يستهلك ١,٥٥ مليار متر مكعب في السنة أي بنسبة ٨,٥٥ بالمئة، وقطاع الصناعة يستهلك ٠,٥٢ مليار متر مكعب في السنة أي بنسبة ٢,٨٥ بالمئة، ليكون إجمالي الاستهلاك في القطاعات كافة يقرب من ١٨,٢٥ مليار متر مكعب في السنة.

المشروعات الجديدة ومشروعات إعادة التأهيل (حسب الخطة الخمسية الحادية عشرة). يضاف إلى ذلك آثار سلبية نتيجة التوقف الكلي للأعمال الإنشائية في مشروع دجلة الإستراتيجي، وتوقف كل أعمال الدراسات والتحريرات للمناطق المستهدفة في المشروع ومشروعات استصلاح الأراضي في الفرات الأوسط والأعلى والأدنى، إضافة إلى توقف العمل في مشروعات السدود (برادون- خان طومان- وادي أبيض- أفاميا- زيزون) وينسحب ذلك على مشروعات مياه الشرب مثال مشروع جر مياه نبع عين الزرقا إلى مدينة ادلب والمدن والبلدات في المحافظة، مع حفر آلاف الآبار المخالفة في المناطق كافة من دون مراعاة حرم التنقيب والأنهار مما انعكس بشكل خطر على هذه المصادر، ما قد تسبب بمحدودية الموارد المائية قياساً بحجم الطلب المتنامي نتيجة معدلات النمو السكاني، ثم تدني حصة الفرد من الموارد المائية المتاحة والمتجددة من دون الحد الحرج المعتمد كمؤشر تقريبي للأغراض كافة، وتدني الكفاءة الفنية والاقتصادية لاستخدامات المياه في القطاعات كافة.

لفت صوملي إلى أن سورية بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة الجافة والنصف الجافة، فإن البادية تشكل ما يقرب من ١٠٠ ألف كيلو متر مربع من إجمالي المساحة التي تتلقى

علي محمود سليمان

ناقشت جمعية العلوم الاقتصادية خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادية الشهرية يوم أمس وضع المياه في سورية، إذ تبين أن العجز المائي قارب كمية ١,٦٥ مليار متر مكعب في السنة، نتيجة عدة أسباب رئيسية، منها التخطيط لمساحات مروية تفوق احتياجاتها المائية وتدني كفاءة الري، حيث إن الموارد الجوفية المتجددة لنفس السنة تصل إلى ٤٠ بالمئة من إجمالي الموارد المتاحة والمتجددة، بينما كانت المساحة المروية بحدود ٥٦ بالمئة من إجمالي المساحة المروية.

المناقشات التي جرت حول محاضرة «الوضع المائي في سورية- الواقع المطلوب»، والتي قدمها الدكتور المهندس جورج صوملي أشارت في مجملها إلى أن الوضع المائي ليس بخير، مع الإشارة إلى أن أغلبية الحضور من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الموارد المائية.

الآثار السلبية

أشار صوملي في مناقشته إلى أن تدني المناسيب الحركية والمستقرة للمياه الجوفية، وارتفاع تكاليف تأمين المياه بالضخ من الآبار قد انعكس على الربحية الاقتصادية للإنتاج الزراعي، إضافة إلى تعرض معظم المشروعات المائية وبناها التحتية لعمليات تخريب كبيرة لأقنية الري والصرف ومحطات الضخ، مع توقف العمل في

حصة الفرد في السنة

لفت صوملي إلى أن سورية بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة الجافة والنصف الجافة، فإن البادية تشكل ما يقرب من ١٠٠ ألف كيلو متر مربع من إجمالي المساحة التي تتلقى